



تقييم حالة

ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية في مصفوفة تتبع اللجوء

أحمد قاسم حسين | أبريل 2018

ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية في مصفوفة تتبع اللجوء

سلسلة: تقييم حالة

أحمد قاسم حسين | أبريل 2018

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2018

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحققها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

المبنى رقم 196

شارع الطرفة (800)

منطقة 70، وادي البنات

ص.ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: +974 44199777

org.dohainstitute.www

المحتويات

- 1 مقدمة
- 2 الهجرة غير القانونية في ليبيا بلغة الأرقام
- 4 لماذا تمثل ليبيا بلدًا مصدرًا للمهاجرين غير القانونيين؟
- 6 كيف تستجيب أوروبا لأزمة الهجرة غير القانونية؟
- 9 أزمة المهاجرين في ليبيا إلى أين؟

مقدمة

تفاقت ظاهرة الهجرة غير القانونية¹ بعد الانتفاضات الشعبية التي عرفها الوطن العربي منذ عام 2011، نتيجةً لموجة العنف التي مارستها النظم الاستبدادية في مواجهة الحركات الاحتجاجية؛ ما اضطر شرائح مجتمعية في سورية، والعراق، ومصر إلى الهجرة. كما شملت موجات الهجرة بلداناً أفريقية تعاني الفقر وانعدام الأمن والفوضى. ويُعتبر الاتحاد الأوروبي الوجهة الأساسية لمعظم المهاجرين القادمين من المشرق العربي، ودول أفريقيا جنوب الصحراء؛ إذ تسمح القوانين بطلب اللجوء الإنساني والسياسي، وتمنح طالبي اللجوء تسهيلات الإقامة وإجراءات لم تشمل أسرهم. ومع تنامي أعداد طالبي اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي، تحولت ظاهرة الهجرة غير القانونية إلى قضية رأي عام؛ فقد ربطت دول الاتحاد بين أمنها الداخلي والهجرة على اعتبارها معضلة أمنية ذات صلة بظواهر كالجريمة والإرهاب والتطرف الديني. كما نجحت حركات اليمين المتطرف، مع تنامي الشعور القومي وحالة الاحتجاج المجتمعي، في إدراج الهجرة في برامجها ودعاياتها لتحقيق مكاسب سياسية داخلية؛ على اعتبار أن المهاجرين يهددون الاستقرار الداخلي ومستوى الحياة الاقتصادية في تلك الدول، خاصة المطلة منها على الضفة الشمالية للبحر المتوسط (إيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا، واليونان). وقد مثلت ليبيا مصدرًا أساسيًا للمهاجرين غير القانونيين؛ لتوافر العوامل التي تجعل منها نقطة تجمع، والانتقال منها بقوارب "الموت" أو قوارب "الحظ" إلى الضفة الشمالية للمتوسط، فهي تعاني حالة انهيار شبه كامل للدولة ومؤسساتها المدنية والأمنية، فضلاً عن أن حدودها البرية الواسعة تساعد على تدفق المهاجرين من دول أفريقية عديدة، وقد نشطت فيها شبكات الجريمة والاتجار بالبشر، ومارست انتهاكات خطيرة في مجال حقوق المهاجرين.

¹ الهجرة غير القانونية: عبور الحدود من دون التقييد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدول المستقبلية، وفق بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، للمزيد انظر: عباس فاضل الدليمي، الموسوعة الميسرة في حقوق الإنسان (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2016)، ص 194.

الهجرة غير القانونية في ليبيا بلغة الأرقام

قدّرت المنظمة الدولية للهجرة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في تقرير لها حول النزوح والهجرة غير القانونية في ليبيا "مصفوفة تتبع النزوح DTM"² صدر في 27 شباط/ فبراير 2018، أن نحو 704 آلاف و142 مهاجرًا وصلوا إلى ليبيا، من 40 دولة أفريقية، وكانت الدول الخمس الأعلى تمثيلاً بين المهاجرين هي النيجر، ومصر، وتشاد، والسودان، وغانا على الترتيب، وتمثل مجتمعة ما نسبته 66% من إجمالي المهاجرين في ليبيا، يقطنون في 99 بلدية و551 محلة. وجاء في التقرير أن 73% من مهاجري دول جنوب الصحراء الكبرى يقيمون في غرب ليبيا، في حين يقطن 17% في المناطق الجنوبية، و10% في المناطق الشرقية³.

توزع هؤلاء المهاجرون، بحسب المناطق والبلديات، وحصلت العاصمة طرابلس على العدد الأكبر منهم؛ إذ تؤولي 154 ألفًا و810 مهاجرين أي ما يعادل 22% من إجمالي عدد المهاجرين في ليبيا، في حين جاءت مدينة الخمس والبلدات المجاورة في المرتبة الثانية؛ إذ يقطن بها 93 ألفًا و564 مهاجرًا أي نحو 13% من الإجمالي. ثم تليها مصراتة في المرتبة الثالثة؛ إذ يوجد فيها 88 ألفًا و789 مهاجرًا، ثم مدينة أجدابيا بواقع 63 ألفًا و572 مهاجرًا، والجبل الغربي بنحو 55 ألفًا و27 مهاجرًا، والزواوية بواقع 33 ألفًا و228 مهاجرًا، وسبها بواقع 31 ألفًا و100 مهاجر.

وذكرت المنظمة أن 92% من المهاجرين أي ما يعادل 650 ألفًا و73 مهاجرًا يفدون من 31 دولة أفريقية، في حين أن 53 ألفًا و987 مهاجرًا أي نحو 8% من المهاجرين من دول الشرق الأوسط وآسيا، وهي بنغلادش بـ 35 ألفًا و976 مهاجرًا، وسورية بنحو 11 ألفًا و695 مهاجرًا، وفلسطين في المرتبة الثالثة بثلاثة آلاف و131 مهاجرًا. وأشار التقرير إلى أن 74% من مهاجري آسيا في ليبيا يقيمون في المناطق الغربية، في حين يقيم 25% في الشرق، و1% في الجنوب.

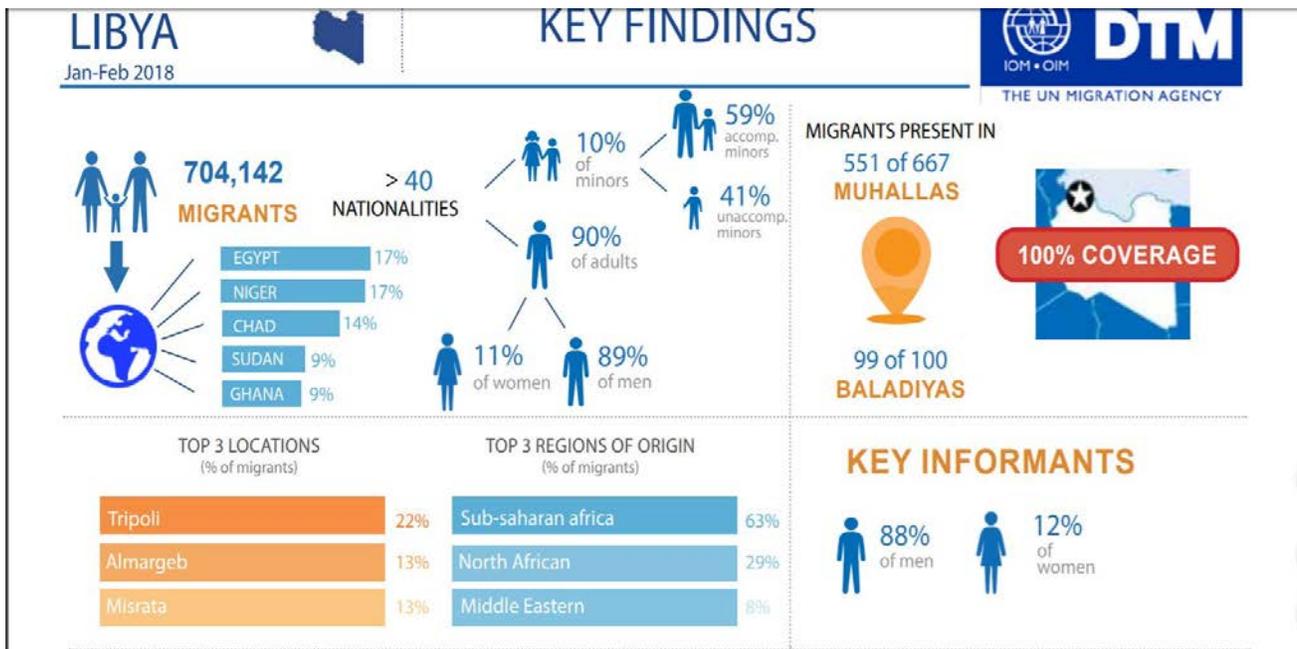
² مصفوفة تتبع النزوح DTM اختصار لـ (Displacement Tracking Matrix): تقرير يرصد ويراقب تحركات السكان من أجل جمع وتحليل وتبادل مجموعات المعلومات حول السكان الليبيين والمهاجرين غير القانونيين، وتشمل حزمة مراقبة تدفق الحركة وتتبع التنقل في تقارير تحليلية ومجموعات بيانات وخرائط ولوحات تفاعلية ومعلومات سكانية ومواقع مصدر النزوح والهجرة والنزوح وأنماط الحركة والحاجات الأساسية للسكان المتنقلين. للاطلاع على جميع تقارير DTM انظر: موقع المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة في: <https://bit.ly/2o7izH9>

³ The UN Migration Agency, *Libya's Migrant Report, Round 17, January–February 2018*, accessed on 11/4/2018, at: <https://bit.ly/2qqnykP>

بحسب بيانات المنظمة، يمثل البالغون 90% من المهاجرين الموجودين في ليبيا، ويمثّل الرجال 89% من هؤلاء البالغين، في حين تُمثّل النساء 11%. وأوضحت أن 59% من المهاجرين القُصّر كانوا بصحبة أحد والديهم، في حين كان 41% منهم بلا مرافقين⁴. وتظهر الأرقام حجم الهجرة غير القانونية في ليبيا؛ على اعتبارها بلدًا مصدرًا للمهاجرين في اتجاه أوروبا، وتقف خلفه شبكات تهريب منظمة تستفيد من حالة الفوضى السائدة وعدم الاستقرار الداخلي.

النزوح والهجرة غير القانونية في ليبيا بحسب "مصنوفة تتبع اللجوء"

(كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2018)



المصدر:

The UN Migration Agency, *Libya's Migrant Report, Round 17*, January-February 2018, accessed on 11/4/2018, at: <https://bit.ly/2qqnykP>

⁴ *Libya's Migrant Report*.

لماذا تمثل ليبيا بلدًا مصدرًا للمهاجرين غير القانونيين؟

إن العلاقة بين ظاهرة الهجرة وليبيا ليست جديدة؛ فقد كانت قبل ثورة شباط/ فبراير 2011 وجهة للعمالة القادمة من دول أفريقية، وتعود أولى تدفقات العمالة المهاجرة إلى سبعينيات القرن الماضي؛ نتيجة التطور السريع الذي شهدته هذه البلاد التي تملك ثروات نفطية كبيرة، وكانت حاجة الدولة ملحة إلى العمالة الأجنبية لإنجاز مشاريع البنية التحتية. وقد مثلت مصر وتونس المصدر الأساس للعمالة الوافدة إلى ليبيا.

في السياق ذاته، شجعت ليبيا على قدوم العمالة إليها، ووقّعت اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع عدد من الدول الأفريقية، لا سيما أنها أقل بلدان شمال أفريقيا تعدادًا للسكان وفي حاجة إلى العمالة الأجنبية المدربة، وذات الخبرة، خاصة في قطاعي الزراعة والطاقة. وقد عبّر العقيد معمر القذافي عن ترحيبه بالأجانب في أيلول/ سبتمبر 1999 في القمة غير العادية لمنظمة الوحدة الأفريقية في سرت التي مهدت لتأسيس الاتحاد الأفريقي. فقد تبنى في خطابه مفهوم التضامن الأفريقي، معربًا عن عزم ليبيا على الترحيب بالمهاجرين ذوي الأصول الأفريقية، والاستمرار في اتباع هذه السياسة مع المهاجرين العرب⁵. وكان القذافي يلوح دائمًا باستخدام ورقة المهاجرين الأفارقة للضغط على الاتحاد الأوروبي، وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية⁶.

شهدت ليبيا بعد عام 2000 ارتفاعًا في عدد المقيمين الأجانب، بعد أن نشطت ظاهرة الهجرة غير القانونية من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء نحو ليبيا، ومنها عبر قوارب مطاطية غير صالحة للملاحة لمسافات طويلة إلى دول أوروبا المطلّة على الضفة الشمالية للبحر المتوسط. وتحولت إلى مكان يقيم فيه المهاجر لأجل العمل والإقامة فترة من الزمن، "استراحة محارب"، ليكمل رحلته بعد جمع المال الكافي لدفعه لشبكات تهريب البشر إلى القارة الأوروبية.

⁵ هيومن رايتس ووتش، ليبيا، وقف التدفق: الانتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين (أيلول/ سبتمبر 2006)، شوهد في

ly/2HpqhmF.https://bit

⁶ "القذافي يخير أوروبا بين الدعم المالي والتقني أو قوارب المهاجرين"، DW، 2010/11/29، شوهد في 2018/4/11، في:

https://bit.ly/2qoi5uM

وقد استضافت ليبيا في عام 2009، أي قبل عامين فقط من اندلاع الثورة وسقوط نظام القذافي، على أراضيها نحو 2.5 مليون مهاجر، قادمين من دول أفريقية، وآسيوية على وجه التحديد من بنغلادش والفلبين. وخلال الفترة 2001-2011، وصل إلى جزيرة لامبيدوسا الإيطالية⁷ نحو 190405 مهاجرين من طالبي اللجوء، 60% منهم قادمون من السواحل الليبية. أما خلال الفترة 2002-2012 فقد وصل نحو 16445 مهاجرًا إلى جزيرة مالطا معظمهم قادمون من ليبيا.

إن التحول الأساسي الذي ساهم في وضع ليبيا من جديد على خارطة الهجرة غير القانونية هو تدهور البيئة الأمنية في هذا البلد، بدءًا من الصراع عام 2012 الذي أعقبه المزيد من انزلاق البلاد نحو الفوضى عام 2014؛ ما ساهم في تزايد أعداد المهاجرين الذين تم تهريبهم أو الاتجار بهم عبر ليبيا إلى أوروبا. وقد أدى انهيار نظام العدالة إلى حالة من الإفلات من العقاب؛ مكّنت الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية وتجار البشر من السيطرة على تنقل المهاجرين عبر البلاد⁸. ويقف وراء التدفقات والديناميات النازمة لظاهرة الهجرة غير القانونية بين ليبيا والاتحاد الأوروبي مجموعة العوامل التالية:

- قوة شبكات التهريب والاتجار بالبشر: نشطت هذه الشبكات في البلاد نتيجة الفوضى، في قوتها وتنظيمها، نظرًا إلى امتلاكها السلاح والسيطرة على مناطق جغرافية وقاعدة لوجستية (منازل، وقوارب، واتصالات، والإفلات من القوة الحكومية).

⁷ جزيرة لامبيدوسا Lampedusa: هي جزيرة إيطالية تقع في أرخبيل بيلاجي Pelagie، وتتبع إداريًا لإقليم أجزنتو، بلغ مجموع سكانها 6304 نسمة، كما تبلغ مساحتها 20.2 كيلومترًا²، وهي أقرب إلى تونس وليبيا منها إلى البر الإيطالي، وقد باتت رمزًا للهجرة غير القانونية والوجهة الأولى لقوارب الهجرة غير القانونية، للمزيد انظر:

Micol Sarfatti, "La grazia di Lampedusa: piccola, lontana e coraggiosa," *Corriere della Sera*, 28/8/2017, accessed on 11/4/2018, at: <https://bit.ly/2qnmyip>

⁸ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، محتجزون ومجردون من إنسانيتهم، تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في ليبيا (13 كانون الأول/ ديسمبر 2017)، شوهد في 2018/4/11، في: <https://bit.ly/2GSlegn>

- عامل الجذب الاقتصادي: على الرغم من تدهور الأوضاع الاقتصادية في ليبيا، فإن المهاجرين عادة ما يتمكنون من العمل في السوق السوداء الليبية قبل الهجرة إلى أوروبا، في ظروف إنسانية صعبة جدًا، لأجل جمع المال الذي يمكنهم من العبور إلى الضفة الأخرى من المتوسط.
- الحدود الرخوة: سياسات إدارة الحدود المعتمدة بين الدول الأفريقية وليبيا تسمح بنشاط مهربي البشر، إضافة إلى عدم قدرة حكومة الوفاق الوطني على ضبط الحدود الجنوبية، وصعوبة الرقابة على الحدود التي يمتد أغلبها على الصحراء بطول 4400 كيلومتر مع ست دول (تشاد، والنيجر، والسودان، والجزائر، وتونس، ومصر).
- تعارض إرادات دول الجوار: ويتمثل في عدم التعاون الجدي بين الدول المجاورة لضبط مسالة الهجرة؛ فالاتفاقيات الثنائية مع تشاد والسودان والجزائر وتونس عام 2012، ومع مصر 2013 بشأن ضبط الحدود، لم تسفر عن تعاون منهجي، ولم يكن لها أي تأثير يذكر في الحد من تدفق المهاجرين، أو تخفيف نشاط الشبكات الإجرامية لتهريب المهاجرين والاتجار بهم عبر الحدود البرية؛ نتيجة لتعارض إستراتيجيات دول الجوار ومقارباتها لحل الأزمة الليبية.
- السمعة: أدت الأزمات الإنسانية والسياسية في البلدان المصدرة للمهاجرين، من دول أفريقية أو دول المشرق العربي، إلى دفعهم إلى المخاطرة واختيار ليبيا، رغم علمهم بخطورة الوضع الأمني الذي يماثل في خطورته أوضاع بلدانهم أو هو أشد تأزمًا، إلا أن ارتباط سمعة ليبيا بسهولة الانتقال من سواحلها إلى أوروبا ساهم في تدفق المهاجرين إليها وبأعداد كبيرة.

كيف تستجيب أوروبا لأزمة الهجرة غير القانونية؟

قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء مجموعة من الأجهزة والهيئات للحد من الهجرة غير القانونية، وتتبع شبكات الاتجار بالبشر، أهمها قوات "الأوروفورس"؛ وهي قوات برية Force-Euro وأخرى بحرية Euro-mar-Force تم تأسيسها في عام 1996، تتمثل مهمتها الأساس في التدخل براً أو بحرًا لاعتبارات أمنية أو إنسانية تقررها القيادة العامة للقوات. أضف إلى ذلك الهيئة الأوروبية المختصة بمراقبة الحدود "فرونتكس" Frontex، والتي تأسست في عام 2004 ومقرها العاصمة البولندية وارسو، لتساعد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والدول الموقعة

على اتفاقية "شنغن" Schengen، في ضبط الحدود وتنسيق التعاون العملياتي بينها، وتقديم الدعم الفني والخبرات اللازمة في مجال حماية الحدود⁹، فضلاً عن عمليات المراقبة والضبط التي تجريها القوات البحرية في كل من إيطاليا، واليونان وفرنسا، وإسبانيا، والاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها مع دول شمال أفريقيا، لعل أهمها الاتفاقية الليبية - الإيطالية عام 2007، التي تنص على تسيير دوريات بحرية مشتركة لمراقبة المياه الإقليمية للحد من الهجرة. كما وقّع رئيس الحكومة الليبية فائز السراج، ورئيس الوزراء الإيطالي باولو جينتينوني، على "مذكرة التفاهم" في الثاني من شباط/فبراير 2017، وهي لا تختلف من ناحية الإجراءات عن اتفاقية 2007، لكن الجديد فيها هو قيام البحرية الإيطالية بتدريب القوات العسكرية التابعة لحكومة الوفاق الوطني والتعاون والتنسيق في مجال ضبط حركة المهاجرين.

وقد تلا ذلك في أيلول/سبتمبر 2017 اجتماع وزير الداخلية الإيطالي ماركو مينيتي، ووكيل وزارة الداخلية بحكومة الوفاق الوطني عبد السلام عاشور، ورئيس وأعضاء اللجنة الليبية - الإيطالية المشتركة لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتهريب، وعدد من ضباط وزارتي الداخلية والدفاع الإيطاليتين، وقد تطرق الاجتماع إلى:

- الاحتياجات التي تساعد إدارة أمن السواحل الليبية في تنفيذ المهمات الموكلة إليها في مكافحة الهجرة غير القانونية وتهريب البشر.
- دعم مراكز مكافحة الهجرة في المناطق الجنوبية الحدودية، والمجالس البلدية.
- البدء الفعلي في تدريب منتسبي الإدارة العامة لأمن السواحل وفق قرار المجلس الرئاسي.
- وضع آليات ترحيل المهاجرين غير القانونيين، بالتنسيق مع سفارات بلدانهم، ومعاملتهم بمراكز الإيواء وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وكانت سياسات إيطاليا في الحد من الهجرة غير القانونية جزءاً من نهج أوسع، أقرته بروكسل في الاجتماع الأخير لقادة دول الاتحاد الأوروبي في العاصمة المالطية فاليتا وقد انبثق منه "إعلان مالطا"¹⁰. وأكد هذا الإعلان دعم

⁹ The European Border and Coast Guard Agency, "Mission & Tasks," accessed on 11/4/2018, at: <https://goo.gl/SBzVt2>

¹⁰ منظمة العفو الدولية، "بعد مضي عام على صفقة الهجرة بين إيطاليا وليبيا، حان الوقت لإطلاق سراح آلاف المحاصرين في حالة من البؤس"، 2018/2/1، شوهد في 2018/4/11، في: <https://bit.ly/2IM9t93>.

خفر السواحل المحلية بمنطقة شمال أفريقيا وتأهيلهم، خاصة في ليبيا ممن يعملون في مياهم الإقليمية، ولا يمكن لفرق عمليات الإنقاذ والمراقبة التي يشرف عليها الاتحاد الأوروبي أن تدخلها، لأجل اعتراض سفن المهاجرين ومكافحة المهربين، وضرورة تحسين الواقع الاقتصادي للمجتمعات المحلية التي يفد منها المهاجرون.

وقد ساهمت هذه الأجهزة والعمليات في إنقاذ عدد كبير من المهاجرين الذين اتخذوا من السواحل الليبية نقطة انطلاق لهم، خاصة مدينة زوارة الليبية التي تنشط فيها شبكة المهربين؛ لاعتبارات عديدة منها الموقع الجغرافي فهي أقرب نقطة على الساحل الليبي للانطلاق في اتجاه جزيرة لامبيدوسا، إذ تقدر المسافة التي تفصلها عن هذه الجزيرة بنحو 220 ميلاً (354 كيلومتراً)، فيما يعتمد زمن الرحلة على حجم المركب وقوة المحرك وعدد الركاب وحالة الطقس. وقد توقع المدير التنفيذي لوكالة فرونتكس الفرنسي فابريس ليغري Fabrice Leggeri تراجع تدفقات المهاجرين القادمين من ليبيا في الوقت الحالي، خاصة أنه منذ مطلع كانون الثاني/يناير 2018 إلى الآن تم اعتراض 6 آلاف مهاجر غير قانوني في عرض البحر المتوسط. وهذ يُعدّ انخفاضاً بنسبة 62% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017، كما أن نسبة المهاجرين الذين اتخذوا من السواحل الليبية نقطة انطلاق لرحلتهم بلغت نحو 71% منهم، مقارنة بـ 95% في عام 2017¹¹.

لقد واجه الاتحاد الأوروبي ظاهر الهجرة غير القانونية؛ على اعتبارها تهديداً لأمن دوله واقتصادها، واقتصرت مقاربتة لهذه الظاهرة على زاوية أمنية بعيدة كل البعد عن الحلول المستدامة. وفي المقابل، لا تبدو الآليات الأوروبية في مواجهة الهجرة، مثل عمليات البحث والإنقاذ أو تقديم بعض الدعم التقني والمالي لدول المصدرة للمهاجرين، ناجعة. فالأمر يتطلب تحركاً أوروبياً لحل الصراعات الدائرة في دول أفريقيا جنوب الصحراء، والمساهمة في حل الأزمة الليبية والحدّ من التنافس والنزاع على النفوذ فيها، وإعادة النظر في سياسات الهجرة في الاتحاد الأوروبي على كل المستويات، وعدم قصرها على المستوى الأمني.

¹¹ "مدير وكالة فرونتكس: التهديد الإرهابي لم يتقلص"، وكالة أكي الإيطالية، 2018/3/27، شوهد في 2018/4/11، في:

<https://bit.ly/2GMANY2>

أزمة المهاجرين في ليبيا إلى أين؟

ترصد تقارير منظمة الهجرة الدولية، وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال الهجرة وحقوق الإنسان والمهاجرين، وتحولاتها رقمياً في ليبيا، وهي على أهميتها، تبقى عاجزة عن وضع حد للمأساة البشرية للمهاجرين. فقد بلغت نسبة الغرقى إلى مجموع المهاجرين وطالبي اللجوء الذين قدموا عبر البحر نحو 1.38% عام 2016، في حين ارتفعت النسبة ذاتها لتصل إلى 1.76% عام 2017، بارتفاع بلغ 27% في معدل الذين يفقدون حياتهم مقابل الناجين¹². وعلى الرغم من الشراكات المتوسطة والاتفاقات الأوروبية والتوصيات والدعوات لإيجاد حل لأزمة الهجرة، فإنها تبقى معقدة وتحتاج إلى جهد إقليمي ودولي لوضع حد للنزاع الدائر في ليبيا. فليبيا تعاني حكومتها عجزاً عن ضبط الحدود البرية والبحرية، وعدم السيطرة على مراكز احتجاز المهاجرين، إلى جانب انتشار السلاح والفوضى الأمنية؛ ما ساعد على أن تكون بعض المناطق في ليبيا أرضاً خصبة لنمو شبكات التهريب والاتجار بالبشر.

¹² المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، "نسبة الغرقى إلى الواصلين لأوروبا عبر المتوسط في 2017 الأعلى منذ سنوات"، 2018/1/2، شوهد في 2018/4/11، في: <https://bit.ly/2GMBwbl>